

Distr.: General
30 November 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٩٣ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر: السيد كارلوس إنريو غارسيا غونزاليس (السلفادور)

أولاً - مقدمة

١ - في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة.

٢ - ونظرت اللجنة الثالثة في البند في جلستها ١ إلى ٥ و ١٨ و ٤٤ و ٤٥، المعقودة في الفترة من ٤ إلى ٦ وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر و ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وفي جلساتها الأولى إلى الخامسة، أجرت اللجنة مناقشة عامة بشأن البند ٩٣ بصورة مشتركة مع البندين ٩٤ و ٩٥. ويرد سرد لمناقشة اللجنة في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.3/59/SR.1-5 و 18 و 44 و 45).

٣ - وكان معروضاً على اللجنة من أجل النظر في البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام (A/59/120)؛

- (ب) رسالة مؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة يجيل بها الإعلان الوزاري المعتمد. مناسبة الاجتماع الوزاري الاستثنائي المعقود لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة الـ ٧٧، وذلك في ساو باولو بالبرازيل في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ (A/59/115).
- ٤ - وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلاكي كل من مدير شعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وممثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (انظر A/C.3/59/SR.1).
- ٥ - وفي الجلسة الأولى أيضا، دخلت اللجنة في حصة أسئلة وأجوبة مع المتكلمين المذكورين أعلاه، شاركت فيها وفود كوبا والجمهورية العربية السورية والسودان وسري لانكا وهولندا (انظر A/C.3/59/SR.1).
- ٦ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/C.3/59/SR.2).
- ٧ - وفي الجلسة ذاتها، دخلت اللجنة في حصة أسئلة وأجوبة مع وكيل الأمين العام، شاركت فيها وفود الجمهورية الدومينيكية وهولندا وكوبا وسري لانكا (انظر A/C.3/59/SR.2).
- ٨ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، قدم مفتش وحدة التفتيش المشتركة عرضا (انظر A/C.3/59/SR.2).
- ٩ - وفي الجلسة الثانية، طرح ممثل السنغال سؤال أجاب عليه مفتش وحدة التفتيش المشتركة (انظر A/C.3/59/SR.2).

ثانيا - النظر في المقترحات

مشروع المقرر A/C.3/59/L.16

- ١٠ - وفي الجلسة ١٨، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع مقرر معنون "نتائج الاستعراض الذي جرى بعد عشر سنوات من انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" (A/C.3/59/L.16).
- ١١ - وفي الجلسة ٤٤، المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، سُحب مشروع القرار A/C.3/59/L.16 عقب بيان أدلى به ممثل جنوب أفريقيا (انظر A/C.3/59/SR.44).

مشروع القرار A/C.3/59/L.17

١٢ - في الجلسة ١٨، المعقودة في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل شيلي مشروع قرار معنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين" (A/C.3/59/L.17)، ونصه كالتالي:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقودة في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

"وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز جعل الناس محور الاهتمام في التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

"وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة،

"وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بتعزيز النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والمساواة والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام؛

"٢ - ترحب بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتؤكد من جديد أن اللجنة ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وتشجع الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها؛

- ٣ - تُشدد على أهمية الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، التي ستحل فيها الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن؛
- ٤ - تحيط علماً بأن اللجنة ستجري، في تلك الدورة، استعراضاً لتنفيذ تلك الوثائق ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين؛
- ٥ - تحيط علماً أيضاً بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بأن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والأربعين جلسات عامة رفيعة المستوى، يُفتح باب الاشتراك فيها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، وبطلبه إلى رئيس اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين أن يحيل نتائجها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، بما فيها التجمع الرفيع المستوى للجمعية بشأن استعراض إعلان الألفية في عام ٢٠٠٥؛
- ٦ - تؤكد من جديد الأهمية الحيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع ولإدماج أهداف التنمية الاجتماعية، حسبما وردت في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية، في صنع السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات التي تؤثر في قوى السوق المحلية والعالمية والاقتصاد العالمي؛
- ٧ - تؤكد من جديد أيضاً الحاجة إلى جعل الناس محور الاهتمام فعلياً في السياسات العامة، الوطنية والإقليمية والدولية، عن طريق القضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز التكامل الاجتماعي من أجل إيجاد مجتمعات مستقرة آمنة وعادلة للجميع؛
- ٨ - توصي بأن يولى اهتمام خاص، في سياق الاستعراض الذي يُجرى بعد ١٠ سنوات لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، إلى مبدأ جعل الناس محور الاهتمام وإلى وضع موضع التنفيذ الملموس عن طريق الأخذ بسياسات وعمليات اجتماعية واقتصادية متساوية على الصعيدين الوطني والدولي، على أن تنطوي بوجه خاص على تفهم وإدارة أفضل للجوانب الاجتماعية للعولمة، وتوجيه سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية والدولية صوب بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية، وتعزيز قدرة الحكومات الوطنية على تحديد سياساتها الاجتماعية والعمل على تنفيذها؛

٩٠ - تشدد على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً لتنمية الموارد البشرية وتعزيزاً لعملية التنمية، وتطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية مواصلة إيلاء هذه المسألة عناية خاصة في دوراتها القادمة، وتدعو مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تراعي، كل في حدود ولايته وفي مجال اختصاصه، مسألة كفالة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

١٠٠ - تسلم بأنه لئن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة أثناء السنوات العشر الماضية ستعزز التنمية الاجتماعية، فإن الأمر سيتطلب أيضاً إضفاء القوة والفعالية، دولياً وإقليمياً، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الإنصاف في المجتمعات؛

١١٠ - تؤكد من جديد أن الالتزام السياسي القوي من المجتمع الدولي أمر ضروري لتنفيذ التعاون والمساعدة الدوليين، بصورة قوية وفعالة، من أجل التنمية، بما في ذلك التنمية الاجتماعية، وأن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية من جميع المصادر يُشكل عنصراً ضرورياً في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية؛

١٢٠ - تؤكد ضرورة ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وذلك بعدة طرق من بينها زيادة المشاركة في المنتديات الاقتصادية الدولية بما يضمن شفافية المؤسسات المالية الدولية وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بإدراج مسألة التنمية الاجتماعية في صلب سياساتها وبرامجها؛

١٣٠ - تعيد تأكيد أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة غدت، بشكل متزايد، جزءاً من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية؛

١٤٠ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وصناديقها

وبراجها المعنية وسائر المنتديات الحكومية الدولية المختصة، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما تمخض عنها من إنجازات؛

”١٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً عن هذه المسألة“.

١٣ - وفي الجلسة ٤٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل شيلي مشروع قرار منقح معنون ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“ (A/C3/59/L17/Rev1)، مقدم من: شيلي، وإكوادور، وبيرو، وجمهورية كوريا، والصين، وغواتيمالا، وكولومبيا، والكونغو، والمغرب، واليابان، بالإضافة إلى أندورا، والاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وإريتريا، وإسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وأيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وتوغو، وتونس، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، وجزر البهاما، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية ترانيا المتحدة، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، و جنوب أفريقيا، وجيبوتي، والدانمرك، والرأس الأخضر، ورواندا، ورومانيا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسودان، والسويد، وسويسرا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وغابون، وغانا، وغرينادا، وغيانا، وغينيا، وفرنسا، والفلبين، وجمهورية فتزويلا البوليفارية، وفنلندا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكاميرون، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكينيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، ومالي، ومدغشقر، ومصر، والمكسيك، ومالاوي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وموناكو، وميانمار، وناميبيا،

والنرويج، والنمسا، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، وهايتي، والهند، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليونان.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل المغرب ببيان (انظر A/C.3/59/SR.45).

١٥ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أبلغت اللجنة بأنه لا تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية.

١٦ - وفي الجلسة ٤٥ أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C0.3/59/L.17/Rev.1 دون تصويت (انظر الفقرة ١٨).

١٧ - وبعد اعتماد مشروع القرار المنقح، أدلى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ببيان موقف. وأدلى ببيان عام ممثل جنوب أفريقيا (انظر A/C.3/59/SR.45).

ثالثا - تقرير اللجنة الثالثة

١٨ - توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل^(١) والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية التي اعتمدها الجمعية العامة في

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين^(٢)، تشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣) والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة،

وإذ ترى أنه بالرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز في بعض مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن قطاعات عريضة من مجتمعاتنا، خاصة في البلدان النامية وتحديدًا في أقل البلدان نموًا، لا تزال تواجه تحديات حاسمة تشمل الأزمات المالية، وانعدام الأمن، والفقر، والاستبعاد، وانعدام المساواة في نمو وتوزيع الدخل، والتعليم، والصحة، فضلًا عن تدهور حالة البيئة،

وإذ تشير إلى الالتزام بتعزيز النظم الاقتصادية الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة والإدماج،

وإذ تشير أيضًا إلى قرارها ٢٧٠/٥٧، بء، المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،

١ - تخطط علماء مع التقدير بتقرير الأمين العام^(٤)؛

٢ - ترحب بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين^(١)، وتؤكد من جديد أن اللجنة ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وتشجع الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها؛

٣ - تُشدد على أهمية الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، التي ستحل فيها الذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والتي ستجري فيها اللجنة استعراضًا لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن^(١) ولنتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وتوصي بأن تدرج لجنة التنمية الاجتماعية نتائج استعراضها،

(٢) القرار د-١ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

(٤) A/59/120.

على سبيل الاستثناء، في إعلان مقتضب، يبين بالتفصيل خلال دورتها الثالثة والأربعين، تعيد فيه تأكيد الالتزامات المتفق عليها والحاجة إلى مواصلة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين؛

٤ - **ترحب** بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٥٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤^(٥)، بأن تعقد لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والأربعين جلسات عامة رفيعة المستوى، يُفتح باب الاشتراك فيها لجميع الدول الأعضاء والمراقبين في الأمم المتحدة بشأن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة، كما ترحب بطلبه إلى رئيس اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين أن يحيل نتائجها، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في دورتها الستين، بما فيها التجمع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن استعراض إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٣) في عام ٢٠٠٥؛

٥ - **توصي** بأن تولي لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والأربعين، ولدى إجرائها استعراض تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، اهتماما خاصا لنهج جعل الناس محور الاهتمام ولتطبيق ذلك النهج، على النحو الوارد في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وأن تشدد على اقتسام الخبرات والممارسات السليمة في التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين؛

٦ - **تؤكد من جديد** أن الهدف من الدمج الاجتماعي هو إقامة مجتمع للجميع يكون فيه لكل فرد، بما له من حقوق وعليه من مسؤوليات، دور يؤديه، وأن يكون هذا المجتمع الشامل مبنيًا على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتنوع الثقافي والديني، والعدالة الاجتماعية، والحاجات الخاصة للفئات الضعيفة والمحرومة، والمشاركة الديمقراطية، وسيادة القانون؛

٧ - **تقر** بالحاجة إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من أجل تلبية أمس الحاجات الاجتماعية للناس الذين يعيشون في فقر، وذلك بأساليب منها تصميم ووضع آليات كفيلة بتعزيز وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي؛

٨ - **تؤكد من جديد** الالتزام بكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز السياسات والبرامج التي تعمل على تحسين وكفالة وتوسيع نطاق المشاركة الكاملة للمرأة في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على قدم المساواة مع الرجل

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٣ (E/2004/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

كشريكة له، وتحسين فرص حصولها على جميع الموارد اللازمة لممارستها الكاملة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بها عن طريق إزالة العوائق الراسخة؛

٩ - **تشدد** على الأهمية الحيوية لتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع وإدماج أهداف التنمية الاجتماعية، حسبما وردت في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية، في صنع السياسات الاقتصادية، بما في ذلك السياسات التي تؤثر في قوى السوق المحلية والعالمية والاقتصاد العالمي؛

١٠ - **تقر** بأن العولمة والترابط يتيحان فرصا جديدة، عبر التجارة والاستثمار وتدفق رؤوس الأموال وأوجه التقدم التكنولوجي، بما يشمل تكنولوجيا المعلومات، أمام نمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة في العالم، مع استمرار وجود تحديات حسام، منها الأزمات المالية الحادة، وانعدام الأمن، والفقر، والاستبعاد، وانعدام المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، والعقبات الكأداء التي تحول دون زيادة اندماج البلدان النامية ومشاركتها الكاملة في الاقتصاد العالمي، وأنه ما لم يمتد نطاق مزايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليشمل البلدان كافة، فستظل أعداد متزايدة من البشر في جميع البلدان، بل وفي مناطق إقليمية بأسرها، على هامش الاقتصاد العالمي، وتؤكد مرة أخرى، في هذا الصدد، ضرورة مواصلة العمل من أجل تذليل العقبات التي تعترض مسيرة الشعوب والبلدان، ومن أجل اغتنام الفرص السانحة بصورة تامة لصالح الجميع؛

١١ - **تتطلع**، في هذا الصدد، إلى مواصلة القيام، خلال الدورة الثالثة والأربعين للجنة التنمية الاجتماعية، بدراسة أثر العولمة على التنمية الاجتماعية، وذلك في ضوء تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة^(٦)؛

١٢ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى جعل الناس محور الاهتمام في جميع سياساتنا الإنمائية من أجل القضاء على الفقر، وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة، وتعزيز الاندماج الاجتماعي من أجل إيجاد مجتمعات مستقرة آمنة وعادلة للجميع؛

١٣ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، تشمل آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لمساندة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز نظمها الديمقراطية، مع التأكيد مجددا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاجتماعية والاقتصادية، وأن للسياسات الوطنية الدور الرئيسي في عملية التنمية؛

١٤ - **تشدد أيضا** على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لتنمية الموارد البشرية وتعزيزا لعملية التنمية، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة

(٦) A fair globalization: Creating opportunities for all (نحو عولمة عادلة: تهيئة الفرص لصالح الجميع)، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٤.

التنمية الاجتماعية إلى مواصلة إيلاء هذه المسألة عناية خاصة في دوراتهما القادمة، كما تدعو مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تراعي، كل في حدود ولايته وفي مجال اختصاصه، مسألة كفاءة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

١٥ - تسلم بأنه لعن كانت الإجراءات المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية والدورات الاستثنائية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة أثناء السنوات العشر الماضية ستعزز التنمية الاجتماعية، فإن الأمر سيتطلب أيضا إضفاء القوة والفعالية، دوليا وإقليميا، على التعاون والمساعدة المقدمة من أجل التنمية وإحراز تقدم صوب زيادة المشاركة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين الإنصاف في المجتمعات؛

١٦ - تسلم أيضا بأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وتشدد في هذا الصدد على أهمية اتباع سياسات سليمة وإدارة الأمور بصورة سليمة على كافة المستويات وتحقيق سيادة القانون، فضلا عن حشد الموارد المحلية وجذب التدفقات الدولية وتعزيز التبادل التجاري الدولي كمحرك للتنمية، وزيادة تسخير التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية والتمويل المستدام للديون وتخفيف عبء الدين الخارجي وزيادة تجانس واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

١٧ - تؤكد ضرورة ضمان المشاركة الفعالة للبلدان النامية في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وذلك بعدة طرق من بينها زيادة المشاركة في المنتديات الاقتصادية الدولية بما يضمن شفافية المؤسسات المالية الدولية وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بإدراج مسألة التنمية الاجتماعية في صلب سياساتها وبرامجها؛

١٨ - تؤكد من جديد النداء الموجه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز التنسيق داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وتعزيز الجهود المستمرة الرامية إلى مواءمة المبادرات الحالية بشأن أفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل إيلاء الاهتمام في أعمالها للبعد الاجتماعي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا^(٧)؛

١٩ - تؤكد من جديد أيضا أن التعليم وتوفير فرص العمل وتحسين ظروف العمل، والتي تعتبر من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق الاندماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية الشاملة، إنما يجب أن تكون محور الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي دعما للسياسات الوطنية، وتسلم بالحاجة إلى تشجيع العمالة التي تفي بمعايير العمل المحددة في صكوك منظمة العمل الدولية وغيرها من الصكوك ذات الصلة؛

(٧) A/57/304، المرفق.

٢٠ - تشجيع، في هذا الصدد، المبادرات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن وضع استراتيجيات وتدابير عمالة شاملة لتشجيع عمل الشباب، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة بالشباب؛

٢١ - تؤكد من جديد أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغرى، وأن الشراكات فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة غدت، بشكل متزايد، جزءاً من التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية، وتؤكد من جديد أيضاً أن الشراكات التي تقوم داخل البلدان فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، وتشدد على أن المبادرات التي طرحت مؤخراً على الصعيد الدولي بهدف بناء شراكات اختيارية من أجل التنمية الاجتماعية إنما يجب تشجيعها ومناقشتها على مستويات منها المستوى الحكومي الدولي؛

٢٢ - تشدد على المسؤولية القطرية والدولية للقطاع الخاص، بما يشمل الشركات الصغرى والكبرى والشركات عبر الوطنية، ليس فقط عن الآثار الاقتصادية والمالية، بل والآثار الإنمائية والاجتماعية والجنسانية والبيئية التي تترتب على أنشطتها والتزاماتها تجاه العاملين بها وإسهاماتها في تحقيق التنمية المستدامة، بما فيها التنمية الاجتماعية، وتشدد على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة، داخل إطار منظومة الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة، بشأن مسؤولية الشركات وإخضاعها للمساءلة؛

٢٣ - تدعو الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وصناديقها وبرامجها المعنية وسائر المتدييات الحكومية الدولية المختصة، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية ضمن برامج عملها وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما تمخض عنها من إنجازات؛

٢٤ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في تلك الدورة تقريراً عن هذه المسألة.